شكاوى من عدم كفاية خدمات التأمين الصحي بعد ارتفاع الأسعار

مديرة التأمين الصحي: دراسة بالتعاون مع هيئة الإشراف على التأمين لتعديل البوليصة منذ بداية العام

محمد راكان مصطفى- عبير صيموعة

أكد كثير من العاملين لـ«الوطن» ضرورة إعادة النظر بخدمات التأمين الصحي التي لم تكن مرضية بالأصل منذ البداية وزيادة المبالغ المتعاقد عليها لتتناسب مع زيادة تكلفة المعاينة والدواء الذي ارتفع أضعافاً مضاعفة.

وأشار موظفون ممن يعتمدون على عقود التأمين في حصولهم على الخدمات الطبية من معاينة وتحاليل وأشعة وأدوية موصوفة إلى أدوية أمراض مزمنة أن شق التعاقد المدرج تحت بند الخدمات خارج المشافي والبالغ ٥٠ ألفاً إضافة إلى ٢٥ أمراض مزمنة لم يعد يغطي تكاليف المؤمن سواء من معاينة الطبيب أم التحاليل أو الأشعة والأهم منها جميعها الدواء في ظل ارتفاع أسعاره الجنوني.

كما استهجن البعض أن تأتي عقود التأمين الجديدة من مؤسسة التأمين برفع قسط التأمين من ١٦ ألفاً إلى ٢٨ ألفاً (لمن يرغب) والمتضمن تغطية ٥٠٠ ألف من تكاليف أي عمل جراحي داخل المشفى مضافاً إليها ١٥٠ ألفاً بدائل صناعية مثل (مفصل -شبكة...) مع بقاء قيمة الخدمات الطبية خارج المشفى لكل موظف متعاقد مع التأمين ضمن دائرته من طبيب وأشعة ومخابر أدوية موصوفة ٥٠ ألفاً بالإضافة إلى ٢٥ ألفاً أدوية مزمنة خلال السنة مؤكدين أنه مع ارتفاع الدواء لم تعد هذه المبالغ تكفي لخمسة أو ستة أشهر وبالتالي بقاء باقي أشهر السنة من دون تغطية.

وتساءلوا لماذا تم رفع خدمات التأمين على العمليات داخل المشافي وبقاء الحالات الأكثر طلباً والتي يكثر عليها الضغط من فحصية الطبيب وتحاليل وأشعة وأدوية وأدوية أمراض مزمنة من دون زيادة رغم أنها القسم الأكثر طلباً.

كما أشار عاملون إلى عدم تجاوب الأطباء مع المواطنين لرفضهم التعامل بالبطاقة تحت ذرائع مختلفة أبرزها ضعف الإنترنت، وعدم توافر الوقت لإدخال البطاقة وغيرها من الحجج التي أفقدتهم خدمات المعاينة وما يتبعها من تحاليل طبية ودواء.

حتى فيما يتعلق بالعمليات الجراحية فأكد البعض أنه في كثير من الحالات لا يتم تغطية تلك العمليات تحت حجج غير مقنعة من شركات التأمين فضلاً عن الإجراءات المعقدة والتعجيزية لتلك الشركات حيث يُشترط القيام بعدة إجراءات قبل العملية وفي الأغلب المريض يدخل بحالة إسعافية وبعض المشافي الخاصة تتجاهل البطاقة وهنا يضطر المريض لدفع الأجور على نفقته الخاصة رغم ما يتم اقتطاعه من رواتبه الشهرية لتغطية عقد خدمات التأمين.

أما ما يتعلق بالتحاليل الطبية فإن بقاء التأمين للخدمات الخارجية بقيمة ٥٠ ألف ليرة سيبقى التسعيرة غير متوافقة مع موجات الغلاء المتتالية وفي حالات كثيرة لا يمكن تغطية تكاليف جميع أنواع التحاليل خاصة وأن المؤسسات العامة حددت سعر الوحدة الطبية ٣٠٠ ليرة في حين الشركات الخاصة ٦٠٠ ليرة، ومع الغلاء المستمر لم تعد هذه التسعيرات مناسبة.

مديرة التأمين الصحي في المؤسسة العامة السورية للتأمين عزيزة قلاع بينت لـ«الوطن» أنه ووفقاً لموافقة رئاسة مجلس الوزراء تم إعداد دراسة لتعديل بوليصة التأمين الصحي، مشيرة إلى أنه تم الانتهاء منها وتقديمها إلى رئاسة الحكومة، وتم البدء بتطبيق التغطيات الجديدة اعتباراً من ٢٠٢٠/٧/١. بناء على موافقة رئيس مجلس الوزراء رقم ٧٩٠٩ تاريخ ٢٠٢٠/٦/٨.

قلاع بينت أنه تم إعادة النظر بتغطيات القطاع الإداري، حيث أصبحت التغطية داخل المشفى بحد مالي ٦٥٠ ألف متضمنة البدائل الصناعية، وأصبح عدد الزيارات مفتوحاً بنسبة تغطية ٢٠ بالمئة، موضحة أنه ورغم رفع التغطيات ووفقاً للتوجه الحكومي لم يطرأ أي تغير على حصة المؤمن شهرياً وبقيت ٥٠٠ ل.س وبالتالي حصة المؤمن سنوياً ٦٠٠٠ ليرة.

وأضافت: خلال النصف الأول من العام الفائت بعد إجراء الدراسة كانت التغطيات مقبولة إلا أن ارتفاع الأسعار في بداية حزيران جاء على عكس ما تمت دراسته، مضيفة: موافقة رئاسة مجلس الوزراء على الدراسة والتغطيات كانت لستة أشهر بحيث يتم إعادة تقييم الوضع وتقديم دراسة ثانية، وفي هذه الإطار بدأت المؤسسة بالتعاون مع هيئة الإشراف على التأمين بالعمل على تعديل البوليصة منذ بداية العام.

وبالنسبة لزيادة الأقساط إلى ٢٨ ألفاً بينت أن معظم الجهات ذات القطاع الإداري قامت بمراسلة ومخاطبة المديرية حول عدم كفاية مبلغ الـ٥٠ ألف ليرة للإجراءات خارج المشفى (طبيب- مخبر- أشعة) ولا حتى بالنسبة ٢٥ ألف ل.س لمن لديه دواء مزمن إذ لا بد من تعديلها بما يتناسب مع ارتفاع الأسعار، مؤكدة أن المديرية تسعى جاهدة لإعداد هذه الدراسة بعد دراسة أسعار الكلف والخدمات الطبية، بحيث لا تؤثر في السعر أو نسب النتائج التي ستظهر هذه التعديلات.

قلاع أشارت إلى أنه تم إعطاء خيار لقطاع البلديات والجهات ذات الموازنة الخاصة والتي لا تعتمد في موازنتها على وزارة المالية (التي تمول ذاتها بذاتها)، بأن ترفع بدل التأمين من ١٦٠٠٠ إلى ٢٨٠٠٠، بتغطيات جديدة أو أن تبقى على البدل القديم وفق التغطيات السابقة.

قلاع استعرضت التغطيات وفق التأمين الإداري بأنها تتضمن تغطيات داخل المشفى بسقف ٥٠٠ ألف ليرة وخارج المشفى بحد مالي ٥٠،٠٠٠، مضيفة: وبعدد زيارات مفتوح بنسبة تحمل لزيارة الطبيب ٢٥ بالمئة، وللأشعة بنسبة تحمل ٢٥ بالمئة، وللمخابر بنسبة تحمل ٢٥ بالمئة، كما أن نسبة التحمل للأدوية الموصوفة بلغت ٢٥ بالمئة، وللأدوية المزمنة ٢٥ بالمئة، ويضاف مبلغ ٢٥٠٠٠ ألف ل. س الحد المالي خارج المشفى.

ولفتت قلاع إلى أنه تم إعطاء الحرية باختيارها من الجهات ذات الموازنة المستقلة التي تعامل معاملة القطاع الإداري فقط من حيث تحديد تسعير الخدمة والغطاء التأميني، أصبح واعتباراً من ٢٠٢٠/٧/١ يجوز لمن يرغب بالتعديل بالشروط نفسها ولنهاية السنة العقدية (البدل والغطاء التأميني). على أن يتم دفع كامل البدل وحصة الجهة /٢٢٠٠٠/ ل.س والعامل ٦٠٠٠ل.س سنوياً.

مع تأكيد أن قسط القطاع الإداري هو ٢٨٠٠٠ حسب التعديلات الجديدة وفي حال عدم الرغبة البقاء حسب الشروط العقدية التي ما زالت سارية المفعول لغاية تاريخه وبقسط /١٦٠٠٠/، وأشارت قلاع إلى أن المؤسسة لا تتدخل وتفرض الاقتطاع وإنما المشار إليه هو طريقة التوزيع لقسط بالقطاع الإداري، فإما أن يتحمل رب العمل لدى هذه الجهات حصة العامل وإما أن يتحمل حصته فقط.

الغموض يلف موضوع توفير لقاح كورونا!

ممثلة «الصحة العالمية» في دمشق لـ«الوطن»: توقعات أن يكون اللقاح في النصف الأول من العام

محمود الصالح

يبدو أن هناك الكثير من الغموض ما زال يلف موضوع توفير اللقاح الخاص بوباء كورونا، حاولنا مرات عديدة أن نتعرف على حقيقة الأمر من خلال وزارة الصحة، لكن دائماً كانت الإجابات غير واضحة، وحديث عن تعليمات لا تسمح بالإفصاح عن أية معلومات تخص هذا الموضوع.

في الوقت ذاته صرح أكثر من مرة مدير الطوارئ والإسعاف في وزارة الصحة لوسائل إعلام وطنية مقدما معلومات محددة عن كميات اللقاح ومواعيد توفيره والأشخاص المستهدفين به، كما أن البعض من المعنيين نسبت إليهم تصاريح حول كميات اللقاح التي ستورد وبلد التصنيع، إلا أنهم عادوا وأنكروا لـ«الوطن» علاقتهم بهذه التصريحات، وأعادوا دقة أي معلومة إلى وزارة الصحة لأنها الجهة المعنية بكل ذلك!!

أسئلة عديدة أردنا طرحها على وزارة الصحة تتعلق بشكل أساسي بمدى توافر الإمكانات اللوجستية من تبريد وغيره لتنفيذ خطة اللقاح، وعن مدى قانونية إعطاء اللقاح وهو غير مسجل وطنياً لدى وزارة الصحة لأن القوانين والأنظمة الصحية في سورية لا تسمح بإدخال أي زمرة دوائية أو لقاح غير مسجل في البلاد، وحول إمكانية أن يكون إقرار مجلس الوزراء مؤخراً الموافقة على الدخول في منظومة «كوفاكس» بديلاً قانونياً عن التسجيل الوطني للقاح.

«الوطن» وبهدف الوقوف على المعلومة الصحيحة ونظرا لإغلاق الوزارة لكل الأبواب توجهت إلى ممثلة منظمة الصحة العالمية في دمشق الدكتورة اكحيل سالم تموفوا لمعرفة بعض الحقائق عن توافر هذا اللقاح حيث قالت: سورية هي واحدة من ٩٢ دولة مؤهلة لالتزام السوق المتقدم (AMC) للقاحات COVID-19 في إطار منصة COVAX؛ بالشراكة بين منظمة الصحة العالمية (WHO)، والتحالف من أجل الاستعداد للأوبئة والابتكارات (CEPI)، والتحالف العالمي للقاحات والتحصين (GAVI). من خلال « كوفاكس» لضمان التوزيع العادل والمنصف للقاحات في جميع أنحاء العالم.

وأشارت إلى أن برنامج «كوفاكس» سوف يقوم فقط بتزويد اللقاحات التي تم التصريح بها مسبقاً من قبل منظمة الصحة العالمية ضمن قائمة استخدام الطوارئ (EUL). حيث تم اعتماد لقاحين فقط من قبل منظمة الصحة العالمية وهما Pfizer-BioNTech وModerna، وكلاهما يتطلب سلسلة تبريد غير مجدية في سورية (-٧٠ درجة مئوية و-٢٠ درجة مئوية على التوالي).

وعما إذا كانت سورية ستحصل على اللقاح من خلال «كوفاكس» بينت ممثلة المنظمة أنه وللحصول على اللقاحات من خلال منصة COVAX، هناك عملية تقديم، حالياً، قدمت سورية الطلب للحصول على اللقاح، مع إعطاء الأولوية للسكان المستهدفين بنسبة تصل إلى ٢٠ بالمئة، وهم العاملون الصحيون الذين يتعاطون مع المرضى مباشرة ويشكلون الخط الأول في مواجهة الوباء، والمجموعة الأكبر سناً (٥٥ عاماً فأكثر) والأشخاص المصابون بأمراض مزمنة.

وأضافت: الحقيقة التحالف العالمي للقاحات والتحصين أقر بتسليم اللقاح لسورية وعبر عن نيته توفير تغطية مبدئية تصل إلى ٣ بالمئة من السكان المستهدفين؛ على أن تزداد المخصصات مع توافر التبرعات وإمدادات اللقاحات في السوق العالمية.

وأضافت مختوموفا إنه يجتمع الآن شركاء الصحة (وزارة الصحة واليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية) في سورية يومياً لإعداد خطة نشر اللقاح الوطنية (NDVP).

وقالت: تجدر الإشارة إلى أنه بالإضافة إلى ضمان تخصيص اللقاح ؛ نحن بحاجة إلى معالجة العديد من القضايا، مثل جاهزية المرافق، والسكان، والآثار الجانبية، والمراقبة، والإبلاغ... إلخ. لكن حتى الآن ونظراً لسلسلة التبريد الحالية المتوافرة في سورية وقدرات النظام الصحي فقد قررت السلطات الوطنية في سورية اختيار اللقاحات التي يمكن تخزينها في درجات حرارة (+٢ إلى +٨ درجة مئوية).

وعن موعد توافر اللقاح قالت مختوموفا: نأمل أن يتم إعطاء الدفعة الأولى من اللقاحات خلال النصف الأول من العام الحالي بحيث تغطي ٣ بالمئة من السكان، وهم بشكل أساسي الطواقم الطبية والعاملون في الخطوط الأمامية الذين من المحتمل أن يكونوا معرضين أكثر من غيرهم للإصابة بالفيروس.

وأضافت مختوموفا: أرسل «كوفاكس» نية لتخصيص لقاح AstraZeneca في البداية لسورية في إطار المرحلة الأولى من التطعيم لتغطية نحو ٣ بالمئة من السكان، وخاصة القوى العاملة في مجال الرعاية الصحية. ونحن ننتظر إدراج هذا اللقاح في قائمة منظمة الصحة العالمية للاستخدام في حالات الطوارئ كما هو حال اللقاحين المعتمدين حالياً Pfizer / Moderna

اجتماعات يومية بين «الصحة والمنظمة العالمية» لإعداد خطة لنشر اللقاح في سورية

كلام رسمي جداً

لا علاقة لمصرف سورية المركزي بتأخير قروض المسرحين بحماة

تنويه من الوطنية للتمويل الصغير

ورد في العدد رقم ٣٤١٤ الصادر بتاريخ ٢٠٢١/٢/٨ مقال صحفي بعنوان: «قروض المسرحين بحماة تنتظر المصرف المركزي» إننا في الوطنية للتمويل الصغير نؤكد عدم وجود أي علاقة لمصرف سورية المركزي في التأخر في تمكين طالبي القروض وإنما يعود لأسباب تتعلق بالإجراءات والسياسات المتبعة في المؤسسة، وأنه لم يصدر عن الوطنية أي تصريح رسمي يخص ما ورد في ذلك المقال.

هذا ونؤكد حرصنا الدائم على تقديم خدماتنا التمويلية الميسرة إلى أكبر شريحة من المستفيدين وسعينا الدائم لتقديم الدعم لأصحاب المشروعات الصغيرة بغية خلق فرص عمل جديدة والمساهمة بتحسين مستوى معيشة الأفراد.

المؤسسة الوطنية للتمويل الصغير
الرئيس التنفيذي
منير هارون

العاصفة القادمة تزيد مخاوف من لم يحصل على مازوت التدفئة في حمص

السباعي لـ«الوطن»: تم تخفيض عدد الطلبات بعد أن طالبنا بزيادتها

حمص- نبال إبراهيم

وردت «الوطن» العديد من الشكاوى والتساؤلات من العشرات من أهالي حمص تتحدث بالمجمل عن تخوفهم من عدم حصولهم على أي ليتر من مخصصاتهم من مازوت التدفئة حتى تاريخه بالتزامن مع انعدام جميع وسائل التدفئة المتاحة لديهم، وما زاد من مخاوفهم الحديث عن قدوم عاصفة ثلجية في أواخر الأسبوع الجاري وتدني درجات الحرارة حينها إلى ما دون الصفر وانعدام الحيل لديهم لمواجهة هذه العاصفة التي ستكون الأبرد خلال هذا العام.

عضو المكتب التنفيذي لقطاع التموين والتجارة الداخلية في محافظة حمص تمام السباعي أكد «الوطن» أن المشكلة الحقيقية في نقص توريدات المحافظة اليومية من مازوت التدفئة وليس في آلية التوزيع، لافتاً إلى أن هذه الكميات قليلة وغير كافية وتم مؤخراً الطلب لزيادة عدد الطلبات إلا أنه تم إنقاصها طلباً بدل الزيادة.

وأشار إلى أنه حالياً يتم توزيع ما بين ٤ إلى ٥ طلبات بشكل يومي بحسب كمية التوريدات المخصصة للمحافظة، مع العمل على اجتراء جزء بسيط من القطاع العام ضمن الإمكانيات المتاحة لزيادة نسبة التوزيع وإيصال المادة إلى أكبر قدر ممكن من العائلات.

وأوضح السباعي أن الكميات الواردة هي التي تقيد عملية التوزيع، مشيراً إلى الاستمرار بآلية التوزيع المتبعة من خلال الصهاريج الصغيرة التي يتراوح سعتها ما بين ٤ إلى ٦ آلاف ليتر للإسراع بالتوزيع.

وأكد السباعي أن العدد الإجمالي للأسر التي حصلت على بطاقة إلكترونية بلغت ٤٠٥ آلاف عائلة حتى تاريخه، وأن عدد العائلات التي حصلت على مازوت التدفئة بكميات بين ٦٠ أو ١٠٠ ليتر وصلت إلى ٢٠٨ آلاف ليتر حتى اليوم بنسبة توزيع بلغت حوالي ٥٢ بالمئة، ولفت إلى أنه بهدف تأمين وصول مادة مازوت التدفئة لأكبر عدد من المواطنين تم العمل على توزيع ٦٠ لتراً من مازوت التدفئة للعائلات ضمن مخصصاتها من المادة المذكورة على أن يتم استكمال توزيع ٤٠ ليتراً لمن استلم ٦٠ ليتراً، مبيناً أنه سيتم معاودة توزيع كمية ١٠٠ ليتر على باقي العائلات التي لم تحصل على مخصصاتها من المازوت خلال فترة قريبة جداً.